التقى سفراء الدول العربية المعتمدين بصنعاء .. مجور :

الحكومة سائرة في إجراءاتها التنفيذية لإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد

(اللقاء المشترك) تعامل بسلبية مع دعوة رئيس الجمهورية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية

صنعاء/ سبأ:

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور أن الحكومة سائرة في إجراءاتها التنفيذية لإجراء الانتخابات البرلمانية القادمة في موعدها المحدد في شهر أبريل من العام القادم، لكونها حقاً دستورياً للشعب قبل أن تكون حقا للأحزاب السياسية.

جاء ذلك أثناء لقاء رئيس الوزراء أمس سفراء الدول العربية الشقيقة المعتمدين بصنعاء، بهدف إطلاعهم على مستجدات الحوار السياسي الوطني بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه، إلى جانب ملابسات حادثة الطردين المرسلين الى الولايات المتحدة الأمريكية والضجة الإعلامية المفتعلة بشأنهما ومراميها.

■ د. مجور خلال لقائه سفراء الدول العربية المعتمدين

اليمن سيظل شريكا للمجتمع الدولي في مكافحة ظاهرة الإرهاب العابرة للقارات

السفراء العرب يؤكدون وقوفهم إلى جانب اليمن في حربه على الإرهاب وفي تعزيز أمنه واستقراره

حيث قدم رئيس الوزراء للحاضرين شرحا مستفيضا حول عملية الحوار السياسي الوطني والعقبات والإشتراطات المتعددة وغير المتناهية التي وضعتها أحزاب اللقاء المشترك أمام الحوار، وأدت الى عرقلة الجهود المخلصة المبذولة من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لتهيئة الأجواء الإيجابية للحوار وزيادة فرص نجاحه للوصول الى كلمة سواء للجميع تجاه القضايا المختلفة التي تهم الوطن والمواطنين.

وبين أنه منذ عامين على اتفاق فبراير لم يتم تنفيذ أي بند من بنود الاتفاق الشهير سوى تمديد فترة مجلس النواب الحالي.

وقال ان هذا الأمر هو ماحدا بالأخ رئيس الجمهورية إلى إطلاق دعوته المخلصة لجميع فرقاء العمل السياسي للحوار وفتح صفحة جديدة من العمل السياسي الجماعي الذي يخدم المصلحة الوطنية ويؤدي إلى التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن أبرز القضايا السياسية الراهنة على الساحة وفي المقدمة مشروع التعديلات الدستورية وشكل النظام السياسي وتعديل قانون الانتخابات ووضع اللجنة العليا للانتخابات.

وأوضح أن فخامة رئيس الجمهورية انطلاقا من حرصه على تطوير التجربة الديمقراطية وعدم إدخال البلاد في فراغ دستوري جديد عرض على اللقاء المشترك تشكيل حكومة وحدة وطنية للتحضير لانتخابات شفافة ونزيهة في مختلف مفاصل العملية الانتخابية مع الاستمرار في الوقت نفسه بعملية الحوار .. مؤكدا أن اللقاء المشترك تعامل بسلبية مع هذه الدعوة الرئاسية المسؤولة وذهب إلى المطالبة بالاستفتاء على التعديلات الدستورية قبل إجراء الانتخابات، وهي العملية التي من المفترض ان تتم ضمن عملية الاقتراع للانتخابات البرلمانية القادمة.

كما أكد الدكتور مجور حق المعارضة في مقاطعة الانتخابات القادمة ولكن من واجب الدولة إقامة هذه الانتخابات في موعدها كالتزام دستوري ووطني تجاه الوطن والشعب .. لافتا إلى أن المعارضة في دول العالم تدعو دوما إلى إجراء انتخابات مبكرة، فيما نجد المعارضة في اليمن تدعو دوما إلى تأجيل الانتخابات .

وفي ما يخص حادثة الطردين قدم رئيس الوزراء إيضاحات متكاملة حول هذه الحادثة ، مؤكدا أن التحقيقات جارية لمعرفة كافة الملابسات المتعلقة بهذه العملية التي تم من خلالها استهداف اليمن إعلاميا على ذلك النحو القآسي لأهداف ربما بدأت تتكشف مراميها من خلال الإجراء الذي اتخذه طيران اللوفتنهانزا الألمانية بشأن تعليق رحلاتها إلى اليمن وعدم السماح للطيران القادم من اليمن بالهبوط في المطارات الألمانية.

وجدد التأكيد على سلامة الإجراءات الأمنية والتفتيش في المطارات اليمنية، التي تم تعزيزها بتقنيات حديثة ومتطورة لفحص المسافرين والأمتعة والشحن الجوي .

وقال " ما نشعر به اليوم أن هناك استهدافاً واضحاً لليمن من خلال موضوع الطردين اللذين لم تتمكن التقنيات المتطورة في المطارات التي مرا عبرها غير اليمن من الكشف عما بداخلهما" .. مؤكدا أن اليمن سيظل شريكا للمجتمع الدولي في مكافحة ظاهرة الإرهاب العابرة للقارات .

وأبدى الدكتور مجور استياءه من الأصوات التي تحاول إلصاق الإرهاب باليمن.. وقال " إن الجميع يعلم كيف ظهرت القاعدة وترعرعت على خلفية المجاهدين في أفغانستان " .. مشيرا إلى أن الإرهاب موجود في اليمن كما في غيره من دول العالم المتطورة والنامية، وأن الحكومة تعمل جاهدة لاقتلاع هذه الآفة الخبيثة التي أثرت بشكل كبير على واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وأضاف الدكتور مجور " أن تواجد القاعدة في اليمن ليس على ذلك النحو الذي يصوره الإعلام الدولي، ويمكن قياس تواجدها بحجم العمليات الإرهابية التي تقوم بها، والتي هي قليلة ومحصورة بالمقارنة مع العمليات التي تقوم بها في عدد من الدول الغربية ".

فيما أكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد العليمي استعداد الجمهورية اليمنية الدائم للتعاون مع الأشقاء وبصورة وثيقة للتصدي للإرهاب وعلى وجه الخصوص في مجالات تبادل المعلومات وبناء القدرات وكافة الجوانب الأمنية بما يخدم الأمن المشترك للأمة العربية .. معبرا عن تقديره للموقف الداعم للأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي للجمهورية اليمنية وحرصهم على المشاركة في خليجي 20 وإقامته في موعده المحدد .

وقد أكد السفراء العرب وقوفهم إلى جانب اليمن في حربه على الإرهاب ومساندتهم للجهود الرامية إلى تعزيز أمنه واستقراره وصون وحدته المباركة .

وأعربوا عن ارتياحهم للإيضاحات المتكاملة الشفافة التي قدمها رئيس الوزراء بشأن الأوضاع السياسية وحادثة الطردين .. مؤكدين أهمية مثل هذه اللقاءات المباشرة لتعزيز الرؤية الواضحة والايجابية لديهم لمختلف القضايا اليمنية الراهنة وتأكيد دورهم المتفاعل إزاءها .

حضر اللقاء وزير النقل خالد الوزير ونائب وزير الخارجية الدكتور علي مثنى حسن ووكيل أول وزارة الخارجية محيي الدين الضبي .

السمة يؤكد سعي الحكومة لإيجاد بيئة تشريعية خالية من التمييز ضد المرأة

صنعاء / سبأ:

أكد أمين عام مجلس الوزراء عبد الحافظ ناجي السمه سعي الحكومة إلى إيجاد بيئة تشريعية وقانونية خالية من التمييز ضد المرأة، وتحسين وتعديل المنظومة التشريعية في هذا الجانب التزاما بالمبادئ الإسلامية الحنيفة والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن.

وأشار أمين عام مجلس الوزراء لدى حضوره أمس بصنعاء ورشة عمل حول التعديلات القانونية الخاصة بحقوق المرأة الى ان الحكومة تبنت جملة من الإجراءات لمراجعة عدد من التشريعات والقوانين التي تضمن حقوق المرأة وتزيل اي إشكال للتمييز ضدها ومن ذلك تعديل قانون الجنسية والقانون المدني وقانون السجون وغيرها من القوانين ذات الصلة.. لافتا الى موافقة مجلس الوزراء على توصيات اللجنة الدولية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإحالة البروتوكول الاختياري لاتفاقية السيداو الى مجلس النواب.

وقال" الحكومة قدمت في العام 2003م حزمة من التشريعات المتضمنة تعديلاً لعدد من القوانين لإزالة أشكال التمييز ضد المرأة وتضمنت قوانين الأحوال الشخصية والأحوال المدنية والسجل المدني وتنظيم السجون وغيرها، إضافة الى ما تلاها من تعديلات في عامي 2008 و 2009م".

وأوضح السمة ان جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن هدفت الى حصول المرأة على حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وتحسين أوضاعها.. مؤكدا ايلاء أهمية ورعاية خاصة لتمكين المرأة والالتزام بتعزيز مكانتها في جميع مناحي الحياة وتبني مفهوم العدالة بين الجنسين في إطار التشريعات وأحكام الشريعة الإسلامية.

وحث أمين عام مجلس الوزراء اللجنة الوطنية للمرأة على التدقيق والدراسة السليمة للواقع في حزمة التعديلات الجديدة التي ستتبناها الحكومة، بحيث تكون واقعية وقابلة للتطبيق والتنفيذ على المديين القصير والبعيد.. مؤكدا أهمية ان تخرج هذه الورشة بأهم التعديلات المستندة على أسس واقعية بعيدا عن الضغوطات والمحاباة، بما يمكن التسريع بتبني هذه التعديلات من قبل الحكومة.

وأعرب السمة عن تطلعه في خروج الورشة بمخرجات وتوصيات محددة يمكن للجنة الوطنية للمرأة ان تعمل بها وتسعى الحكومة إلى رفعها لمجلس النواب ودعم إقرارها وإدخالها حيز التنفيذ.. مثمنا الجهد المبذول من اللجنة الوطنية للمرأة في الإعداد لهذه الورشة والدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وفي الورشة التي نظمتها اللجنة الوطنية للمرأة بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.. تطرقت رئيس اللجنة الوطنية للمرأة حورية مشهور الى أهداف الورشة في مراجعة المنظومة التشريعية الوطنية في ضوء مبادئ الدستور المستند على الشريعة الإسلامية السمحاء والتزامات اليمن بالمعايير الدولية حول الحقوق الإنسانية للمرأة وأهمها اتفاقية السيداو.

وأوضحت مشهور ان اليمن ملتزمة بحوالي 57 اتفاقية دولية منها 11 اتفاقية خاصة بالمرأة.. مبينة ان هناك 20 نصاً قانونياً يتضمن تمييزاً ضد المرأة ويتناقض مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء.

وناقشت الورشة بمشاركة مدراء ومختصي الشؤون القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء والوزارات والجهات ذات العلاقة المقترحات المقدمة لتعديل بعض القوانين والتشريعات التي تحمل تمييزا ضد المرأة.

حضر الورشة الأمين العام المساعد بالأمانة العامة لمجلس الوزراء للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية جمال علي احمد ورئيس دائرة منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان بالأمانة اشراق الجديري.

■ السمة خلال افتتاح ورشة العمل

معركة الاقتصاد والتنمية هي رهاننا لصنع المستقبل الأفضل للوطن

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية